التقرير ربع السنوي للمفتش العام الخاص
لإعادة إعمار العراق
المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
تموز / يوليو
2010

من الانتقال إلى التحوّل

في 14 حزيران/يونيو 2010, عقد مجلس النواب العراقي الجديد اجتماعاً للمرة الأولى بعد 99 يوماً من انتخابات 7 آذار/مارس البرلمانية. وفي جلسة استمرت أقل من 30 دقيقة، أدى 325 نائباً اليمين القانونية، ومن ثم تم تأجيل الجلسة. وكان من المقرر أن ينعقد الاجتماع المقبل للمجلس في نهاية تموز/يوليو، وأن يحاول شغل المنصبين الأساسيين لرئيس مجلس النواب ورئيس الجمهورية.

وقد جعلت طبيعة التنافس المتقارب لانتخابات آذار/مارس من تشكيل الحكومة العراقية في المستقبل أمراً غير مؤكد تماما. إذ لم تفز أي من الكتل السياسية بالمقاعد الـ163 المطلوبة لتشكيل الحكومة؛ وتستمر المفاوضات لبناء ائتلاف حاكم. وقد فاز تحالف العراقية الذي يتزعمه رئيس الوزراء السابق إياد علاوي بأكبر عدد من المقاعد (91) على أساس برنامج وطني اجتذب أنصاراً من الشيعة والسنة، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لتشكيل حكومة. وفي 10 حزيران/يونيو، قام أصحاب المركزين الثاني والثالث، ائتلاف دولة القانون الذي يقوده رئيس الوزراء نوري المالكي (89 مقعداً) والتحالف الوطني العراقي (70 مقعداً) بإعلان نيتهما التحالف معا، إلا أنهما لم يتفقا بعد على من سيكون رئيساً للوزراء. وبناء على ذلك، يبقى مسار ما بعد الانتخابات في العراق، بعد أربعة أشهر من التصويت وفي عشية الاجتماع الثاني لمجلس النواب، غير محدد.

وقد جعلت طبيعة التنافس المتقارب لانتخابات آذار/مارس وبمجرد تشكيل الحكومة الجديدة، فإن رئيس الوزراء ومجلس الوزراء الجديد سوف يتحولان إلى تناول جدول أعمال تشريعي ضخم. ومن بين القضايا الخلافية العديدة التي يجب النظر فيها هي الحاجة إلى إقرار حزمة قوانين خاصة بالهيدروكربونات (النفط الخام والغاز الطبيعي والفحم الحجري) قد تم تأجيلها لفترة طويلة، ومستقبل مؤسسات مكافحة الفساد في العراق، وديناميكيات علاقة إقليم كردستان مع بغداد، وتعديلات على الدستور العراقي.

أعضاء مجلس النواب يؤدون اليمين القانونية في أول جلسة للبرلمان. (صورة للحكومة العراقية)

استقالة وزير الكهرباء

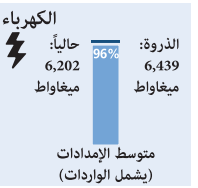

في أواخر حزيران/يونيو، حيث ارتفعت درجات الحرارة فوق 120 درجة فهرنهايت، خرج العراقيون إلى الشوارع في عدد من مدن الجنوب للاحتجاج على عدم كفاية التيار الكهربائي التي قيّدت الكثير من العائلات بأقل من أربع ساعات من الكهرباء يومياً. في حين أن إمدادات الكهرباء الحالية تقترب من أقصى ارتفاع لها في فترة ما بعد الحرب، تبقى انقطاعات التيار الكهربائي وعدم كفايته ظواهر شائعة. وقد تحولت المظاهرات إلى العنف في البصرة عندما فتحت قوات الأمن العراقية النار على جمهور من المتظاهرين في 19 حزيران/يونيو، ما أسفر عن مقتل اثنين من المتظاهرين.

بعد يومين، استقال وزير الكهرباء العراقي، وتولى وزير النفط قيادة الوزارتين. وربما تكون هذه الخطوة مبشرة بإصلاحات قادمة؛ وأعلن متحدث بأن الحكومة العراقية كانت تناقش دمج وزارتي النفط والكهرباء في وزارة جديدة هي وزارة الطاقة.

الغموض السياسي يهدد استدامة المكاسب الأمنية

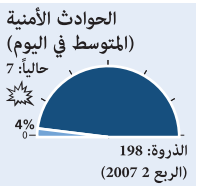

في ربع السنة الالي وقعت عدة هجمات على نطاق واسع تؤكد على الوضع الأمني الهش في العراق. ففي منتصف حزيران/يونيو، هاجم مسلحون مجهولون البنك المركزي العراقي ما أسفر عن مقتل ما يقرب من 20 شخصاً. وبعد أسبوع تبع هذا الهجوم انفجار سيارتين ملغومتين خارج المصرف العراقي للتجارة. وفي مطلع تموز/يوليو قتل ما يقرب من 70 حاجاً شيعياً في سلسلة من التفجيرات في بغداد. وكان أعضاء جماعة أبناء العراق، ومعظمهم من السنَّة، هدفاً للعديد من الهجمات في هذا الربع، بما في ذلك التفجير الانتحاري الذي وقع في 18 تموز/يوليو وأسفر عن مقتل 40 عضواً كانوا يقفون في طابور بانتظار الحصول على رواتبهم التي طال تأجيلها.

سحب القوات الأميركية يستمر وفقاً لجدول زمني

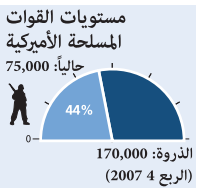

في 31 آب/أغسطس 2010، تخطط القوات الأميركية في العراق لإبقاء أقل من 50,000 جندي أميركي بقليل في العراق، وذلك أقل بـ 25,000 من مستوى منتصف تموز/يوليو وأقل بما يزيد على ثلثي الحد الأعلى لما بعد الغزو البالغ حوالي 170,000 الذي تم بلوغه خلال أوج "الطفرة" في عديد القوات الأميركية عام 2007. وسوف تركز هذه القوات المتبقية على تحقيق الاستقرار على تقديم المشورة لقوات الأمن العراقية وتدريبها وتجهيزها، وعلى دعم الفرق الأميركية لإعادة إعمار المحافظات. وتتطلب

الخطط الحالية تخفيضاً تدريجياً لعدد القوة العسكرية الأميركية على مدى الـ 17 شهراً المقبلة، مع وضع جدول زمني لمغادرة جميع القوات الأميركية للعراق بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2011.

زعماء جدد، منظمات جديدة

في 25 حزيران/يونيو، قام الرئيس بترشيح السفير جيمس جيفري ليكون السفير الأميركي المقبل في بغداد. وبعد خمسة أيام، وافق مجلس الشيوخ على تعيين اللفتنانت جنرال لويد أوستن ليكون القائد العام المقبل للقوات الأميركية في العراق. وسوف تكون علاقتهما مع الحكومة العراقية الجديدة مركزية في المرحلة المقبلة للعلاقات بين الولايات المتحدة والعراق الآخذة في التطور.

كما شهد هذا الربع إنشاء منظمتين جديدتين من شأنهما أن تلعبا دوراً حاسماً في جهود إعادة الإعمار الجارية. وفي أيار/مايو، وقع الرئيس أمراً تنفيذياً لتأسيس مكتب الشراكة الاستراتيجية في العراق. إن هذا المكتب التابع لوزارة الخارجية سوف يتولى مهام مكتب المساعدة الانتقالية للعراق الذي لم يعد قائماً الآن. وفي حزيران/يونيو، تم نقل مسؤوليات القيادة المشتركة السابقة للعقود في العراق وأفغانستان إلى قيادة العقود المُنشأة حديثاً في القيادة الوسطى الأميركية، والتي سوف تشرف على العقود في كافة مجالات مسؤولية القيادة الوسطى الأميركية.

تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

منذ عام 2004 أسفر العمل الذي قامت به مديرية تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عن إدانة 31 مواطناً أميركياً و3 أفراد عسكريين أجانب، وفرض عقوبات مالية بلغت أكثر من 70.7 مليون دولار. في هذا الربع واصل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق التحقيق في 112 قضية مفتوحة، وكان ذلك غالباً بالتعاون مع وكالات تطبيق قانون أميركية وعراقية ومن بلدان ثالث ودولية. وتشمل المنجزات البارزة في هذا الربع ما يلي:

- اعتقال موظف سابق في وزارة الخارجية الأميركية، وتوجيه تهمة إليه لدوره المزعوم في مخطط احتيال القيام بتحويل بنكي لمبلغ 147,000 دولار ينطوي على تحويل مساكن ومكاتب تمتلكها الحكومة الأميركية للاستعمال الشخصي.
- الحكم على كابتن في الجيش الأميركي بالسجن 30 شهراً بعد إقراره بتهمتين فدراليتين تنطويان على سرقة أموال مخصصة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد.
- اتهام كابتن آخر في الجيش الأميركي بتلقي رشاوي مقابل منح عقود خاصة ببرنامج الاستجابة الطارئة للقائد.
- سلّم ضابط برتبة ميجور في فيلق قوات مشاة البحرية الأميركية نفسه بسبب تهم بأنه أودع أكثر من 440,000 دولار في حسابات مصرفية أميركية بعد جولة في العراق عام 2005 بوصفه موظف مشتريات في برنامج الاستجابة الطارئة للقائد.

عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بنشر خمس عمليات تدقيق في هذا الربع، بما فيها تدقيق كشف عن أن نقاط الضعف في إجراءات

دراجة نارية وسيارة تمت مصادرتهما من موظف عقود وزارة الدفاع الذي اعترف بأنه مذنب بتهمة تهريب مبالغ نقدية وبتهم أخرى.

وزارة الدفاع للرقابة المالية والإدارية جعلت الوزارة غير قادرة على تحديد أوجه صرف 96% من 9.1 بليون دولار من أموال صندوق تنمية العراق، والتي تلقتها من أجل القيام بأنشطة تتصل بإعادة الإعمار في العراق. وقد قرر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن هذا الوضع نتج، إلى حد كبير، عن عدم قيام وزارة الدفاع بالتنسيق مع وزارة المالية، وعدم تعيين مكتب منفرد لوزارة الدفاع كوكيل تنفيذي مسؤول عن إدارة أموال صندوق تنمية العراق.

كما قام المفتش العام الخاص بتدقيق إدارة وزارة الخارجية لمنحة بمبلغ 50 مليون دولار مقدَّمة للمعهد الجمهوري الدولي من أجل أنشطة خاصة ببناء الديمقراطية في العراق، حيث وجد أن عدم كفاية الإشراف من جانب وزارة الخارجية وضعف تقيّد المعهد الجمهوري الدولي بمتطلبات المنحة قد اجتمعا للتسبب في عدم توفير المعلومات الكافية للحكومة الأميركية في ما يتعلق بما تم إنجازه، ما عدا عقد 271 دورة تدريبية لحوالي 5,000 عراقي على مدى ما يزيد عن سنتين. ويخطط المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حالياً لإجراء تدقيق متابعة سوف يدرس معقولية التكاليف الأمنية المزعومة للمعهد الجمهوري الدولي، وإلى أي مدى قام المعهد الجمهوري الدولي بتوثيق نجاحه في تحقيق أهدافه.

عمليات تدقيق أخرى في هذا الربع:

- تم التحقيق في 4.55 بليون من أموال صندوق الدعم الاقتصادي المخصصة للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي، ووجد أن معظم أموال صندوق الدعم الاقتصادي قد تم تقييدها بالتزامات معينة وتسديدها.
- تم مراجعة سياسات إدارة السجلات في وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، حيث أنها ذات صلة ببرامج إعادة إعمار العراق، وتبين أن التحسينات ضرورية من أجل تخفيض إمكانية تعرضها للفقدان والسرقة.
- تم إعداد تقرير عن التقدم الذي تم إحرازه مؤخراً من قِبل مبادرة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الخاصة بالتدقيق القضائي الذي راجع 108,000 معاملة بلغت قيمتها 35.8 بليون دولار، وكشف عن معلومات أدت إلى فتح 49 تحقيقاً جنائياً.